الأنباء
الاحد 29 يوليو 2012

«غلوبل فاينانس» تمنح «بيتك» جائزة أفضل بنك في تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعام 2012

أنور الغيث

فاز بيت التمويل الكويتي (بيتك) بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية عبر الانترنت للعملاء في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا» من مجلة غلوبل فاينانس، ضمن جوائز المجلة السنوية لأفضل بنوك العالم في مجال الخدمات المصرفية عبر الانترنت للعام 2012، تقديرا لجهود «بيتك» وتميزه في تقديم منظومة من الخدمات المبتكرة لعملائه مدعومة بأحدث التطبيقات التقنية عبر موقعه الالكتروني والقنوات الأخرى.

وتم اختيار «بيتك» لنيل هذه الجائزة المرموقة من قبل لجنة عالمية رفيعة المستوى تابعة لمجلة غلوبل فاينانس، قيمت المشاركات من المؤسسات المتقدمة، وعلى أساس هذا التقييم توصل محررو المجلة إلى اختيار المؤسسات الفائزة.

واعتمد الاختيار على مجموعة من المعايير أهمها قوة الإستراتيجية المتبعة في جذب وخدمة العملاء، والقدرة على إقناع العملاء باستخدام خدمات وعروض البنوك عن طريق شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى نسبة الارتفاع في عدد العملاء المستفيدين من خدمات البنك الإلكترونية وكذلك جودة تصميم صفحات البنوك على شبكة الإنترنت.

وأشادت المجلة في تقرير لها سينشر بمناسبة إعلان جوائزها السنوية، بالانجازات التي حققها «بيتك» خلال السنوات الماضية في مجال تقديم خدمات ومنتجات مصرفية تتسم بالمرونة ومدعومة بأحدث التقنيات، وقدرته على تطوير إمكانياته بما يساهم في تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتكاملة عبر شبكة الانترنت تستجيب لاحتياجات عملائه المتجددة في الكويت والأسواق الخارجية التي يعمل فيها.

وبهذه المناسبة، قال رئيس العمليات أنور بدر الغيث في تصريح صحافي، ان الجائزة التي تمنح لبيتك للعام الثاني على التوالي، تؤكد ريادته في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية المتنوعة وبناء قنوات اتصال متطورة تهدف لتوفير هذه الخدمات بمرونة وسهولة للعملاء وتحسين جودتها باستمرار، مؤكدا ان هذه المكانة تفرض علينا مواصلة الاستثمار في أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من أجل راحة العملاء.

وأشار الغيث إلى أن «بيتك» سيطلق خلال الأيام القليلة المقبلة نظاما متطورا يتيح للشركات والمؤسسات الاستفادة عبر الانترنت من جميع الخدمات التي يتيحها «بيتك» وفق أعلى المواصفات الأمنية والسرية وبما يحقق سهولة تنفيذ الأعمال المصرفية على مدار الساعة، مؤكدا أن هذا النظام المتطور يعد الأول من نوعه في الكويت من حيث مواصفاته الشاملة.

وأضاف قائلا: «تتميز قنوات «بيتك» التقنية والموجهة لخدمة العملاء بمرونتها وسهولة استخدامها لتتوافق مع اهتمامات وخصائص العملاء كافة، سواء للذين تتطلب احتياجاتهم الحصول على خدمات مصرفية بسيطة أو الذين تتطلب أعمالهم الحصول على خدمات مصرفية متقدمة، حيث بمقدور عملاء بيتك الاستفادة من أكثر من 150 خدمة مصرفية مجانية عبر موقعنا، كما بادر «بيتك» إلى الاستفادة من تقنيات الهواتف الذكية وقنوات التواصل الاجتماعي وأطلق مجموعة من خدماته المصرفية الأساسية عبرها لتستفيد شرائح العملاء المستخدمة لتلك القنوات، في الوقت الذي تتسم فيه خدماتنا عبر هذه القنوات كافة بعناصر السرية والأمان والمرونة، مع جودة الشكل والمحتوى، مما أسفر عن زيادة الإقبال الذي تحظى به خدمات ومنتجات البنك على موقعه على شبكة الانترنت، وتلك المتاحة عبر الهواتف الذكية».

«الشال»: 3 مبررات تسببت في انخفاض الإقبال على بيع أسهم «بوبيان» لـ «الوطني»

ذكر تقرير الشال أن بنك الكويت الوطني كان يملك نحو 47,29٪ من أسهم بنك بوبيان عندما تقدم بطلب ترخيص من بنك الكويت المركزي لزيادة نسبة ملكيته الى 60٪، ولكن بحكم اللوائح الجديدة لهيئة أسواق المال عليه أن يتقدم بعرض لكل ما تبقى من حملة أسهم بنك بوبيان.

وتقدم بنك الكويت الوطني بعرض لكل المساهمين الآخرين وبسعر 630 فلسا للسهم الواحد، وبعد استبعاد 19,93٪ من أسهم بنك بوبيان، متنازع عليها بين البنك التجاري الكويتي وشركة دار الاستثمار، ونحو 0,098٪ أسهم خزينة، أصبح المتبقي هو نحو 80٪ من أسهم بنك بوبيان، وبعد استبعاد ما يملكه بنك الكويت الوطني، أصبح المتاح نظريا للشراء نحو 32,68٪ أو نحو 571,3 مليون سهم.

وبانتهاء دوام يوم الاحد الموافق 2012/7/22 انتهت مهلة العرض، وتقدم راغبا في البيع ملاك لنحو 11,05٪ من أسهم بنك بوبيان أو نحو 33,9٪ من تلك الأسهم المتاحة نظريا للشراء، وهي نسبة أدنى من توقعاتنا.

ولا نستطيع الجزم بالمبررات التي تسببت في انخفاض الإقبال على البيع، ولكنها لا تخرج في صلبها عن ثلاثة مبررات، الاول هو الرغبة لدى بعض المساهمين في استمرار الشراكة مع بنك الكويت الوطني في ملكية بنك بوبيان، فلم تعد في السوق الكثير من فرص الاستثمار الجيد، المتوسط الى طويل الاجل، واستمرار تملك بنك بوبيان واحدا من تلك الفرص القليلة. وثانيها هو وجود نسب محتجزة أعلى من توقعاتنا لأي سبب إما لتشابك أطراف ملكيتها أو أنها مرهونة، وهناك نزاع على تسييلها بين دائن ومدين، ولم تكن المهلة كافية للوصول الى تسوية.

وثالثها هو ان متوسط سعر سهم بنك بوبيان في السوق للربع الثاني من السنة الحالية كان نحو 593 فلسا، وللنصف الاول من العام الحالي نحو 583 فلسا، وبقيمة تداولات في نصف عام بلغت نحو 54,7 مليون دينار. ذلك يعني أن أسعار السوق قريبة من سعر العرض والسهم سائل، وأن المزيد من الأسهم ستحجب عن التداول ـ خفض المعروض ـ بعد اتمام الصفقة، بما يدعم سعر السهم في المستقبل، وذلك قلل الحماس للبيع.

ويظل ما تحقق لبنك الكويت الوطني هو في حدود المطلوب، فقد تحول بنك بوبيان الى شركة تابعة بتملكه أكثر من 50٪ أو نحو 58,34٪ ودفع فقط 121,7 مليون دينار ليحقق ذلك، وظلت ملكيته دون نسبة الـ 60٪ التي وافق عليها بنك الكويت المركزي، وتبقى السلبية الوحيدة هي انكماش مبلغ السيولة التي أتيحت للسوق الى أقل كثيرا من حدود توقعاتنا أو نحو 250 مليون دينار. ويبقى الاستحواذ الكبير الآخر هو عرض «كيوتل» لشراء ما نسبته 47,5٪ من أسهم الشركة الوطنية للاتصالات، وربما يكون فيه الاقبال على البيع أكبر متى ما كان الفارق واسعا بين سعر السوق البالغ معدله للنصف الاول من العام الحالي نحو 2,157 دينار، وسعر العرض المحتمل، وربما يكون مرتفعا بما يكفي لتبيع الهيئة العامة للاستثمار حصتها في الشركة.

55,9٪ نسبة استحواذ الأفراد على قيمة الأسهم المبيعة بالنصف الأول

تناول التقرير خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال النصف الأول من عام 2012، حيث قال إن الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين، عن الفترة من 2012/1/1 الى 2012/6/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، وأفاد التقرير بأن الأفراد لايزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 55,9٪ من إجمالي قيمة الاسهم المبيعة، نحو 46,1٪ للفترة نفسها من عام 2011، و53,4٪ من إجمالي قيمة الاسهم المشتراة، (نحو 42,1٪ للفترة نفسها من عام 2011) وباع المستثمرون الافراد اسهما بقيمة 2,358 مليار دينار كما اشتروا اسهما بقيمة 2,250 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعا نحو 108,067 ملايين دينار وتغير نسب مساهمة الافراد الى الأعلى يعني زيادة في خاصية فردية تعاملات البورصة وهبوطا نسبيا للمساهمات المؤسسية في تداولاتها وهو تطور سلبي.

واستحوذ قطاع حسابات العملاء (المحافظ) على 20,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (نحو 23٪ للفترة نفسها من عام 2011) و20,2٪ من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة (نحو 22٪ للفترة نفسها من عام 2011).

وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 856,800 مليون دينار في حين اشترى اسهما بقيمة 852,063 مليون دينار ليصبح صافي تداولاته بيعا نحو 4,737 ملايين دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات فقد استحوذ على 19,4٪ من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة (نحو 25,2٪ للفترة نفسها من عام 2011) و1603٪ من اجمالي قيمة الاسهم المبيعة، (نحو 20,1٪ للفترة نفسها من عام 2011) وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 313,183 مليون دينار، في حين اشترى اسهما بقيمة 297,260 مليون دينار ليصبح صافي تداولاته بيعا نحو 15,923 مليون دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون اكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا اسهما بقيمة 3,838 مليارات دينار مستحوذين بذلك على 91٪ من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة (نحو 91,7٪ للفترة نفسها من عام 2011) في حين باعوا اسهما بقيمة 3,832 مليارات دينار مستحوذين بذلك على 90,9٪ من اجمالي قيمة الاسهم المبيعة، (نحو 90٪ للفترة نفسها من عام 2011) ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء نحو 5,726 ملايين دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من اجمالي قيمة الاسهم المشتراة نحو 6,3٪ نحو 5,8٪ للفترة نفسها من عام 2011، اي ما قيمته 263,529 مليون دينار في حين بلغت قيمة اسهمهم المباعة نحو 255,241 مليون دينار اي ما نسبته 6,1٪ من اجمالي قيمة الاسهم المباعة نحو 6,6٪ للفترة نفسها من عام 2011، ليبلغ صافي تداولاتهم الاكثر شراء نحو 8,288 ملايين دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من اجمالي قيمة الاسهم المباعة (نحو 3,1٪ (نحو 3,4٪ للفترة نفسها من عام 2011) اي ما قيمته 129,327 مليون دينار في حين بلغت نسبة اسهمهم المشتراة (نحو 2,7٪ (نحو 2,5٪ للفترة نفسها من عام 2011) اي ما قيمته 115,313 مليون دينار ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعا نحو 14,014 مليون دينار.

وبمقارنة خصائص التداول خلال فترة الأشهر الستة يناير ولغاية يونيو 2012 ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات كما هو نحو 91٪ للكويتيين و6,1٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2,9٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بنحو 90,8٪ للكويتيين ونحو 6,2٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، اي ان بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق اقبال نظرائهم من داخل دول المجلس وغلبة التداول فيها للأفراد وهي خاصية الى ازدياد، لا للمؤسسات.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته ـ0,4٪ ما بين يونيو 2011 ويونيو 2012 وقد استقر عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يونيو 2012 عند 17,635 حسابا، اي ما نسبته 7,3٪ من اجمالي الحسابات.

من جهة آخرى، قال التقرير ان مقولة تعطيل مجلس الأمة للتنمية في البلد مقولة لا سند لها من الصحة، ذلك لا يعني ان مجلس الأمة بريء، فله خطاياه في تقويض أسس التنمية، ولكن ليس من ضمنها اتهامه بوقف مشروعها الذي لولا معارضته له لتمكنت الحكومة من تنفيذه بكفاءة وسلاسة. فلو افترضنا، جدلا، ان كل مشروع تتبناه الحكومة هو مشروع تنموي، فيمكن الجزم بأنه دور لمجلس الأمة في تعطيل مشروع الدائري الأول ولا محطة مجاري مشرف ولا جامعة الشدادية ولا ستاد جابر ولا الطرق السريعة الرديئة، وتلك نماذج أصابها العطل والفساد، من كل جانب، وكانت سلطة الحكومة فيها مطلقة.

أما إذا كان المقصود مشروع كي داو او تطوير حقول الشمال او المصفاة الرابعة، فلكل منها نقائصه الكبيرة، ولو تم الشروع في تنفيذها بنقائصها، لكانت من الممكن ان تصبح بمستوى المشروعات المذكورة عاليه، والواقع ان الحكومة قد توقفت عن انجاز كل ما هو جميل منذ سبعينيات القرن الفائت، ونظرة على مشروعات مستشفى العدان او مستشفى مبارك او مبنى الإذاعة والتلفزيون، لنعرف كم الهدر لمساحة وموقع يصلحان لإنشاء مدن صحية او اعلامية كاملة، بينما تحتاج الى دليل او جهاز ملاحة عصري للاستدلال داخلها، ومبنى وزارة التخطيط ليس أفضل حالا، وعجز الحكومات المتعاقبة عن تحصيل مستحقاتها ـ فواتيرها ـ دليل عجز صارخ وضياع هيبة.

وأوضح التقرير ان لمجلس الأمة خطاياه، فهو من نادى بخطة التنمية وأقرها ولكنه دعم بقوة المشروعات الشعبوية كلها التي تتناقض في نتائجها تماما مع أهداف خطة التنمية بما أدى الى توسعة كبيرة في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وأصبحت تكلفة ردمها أكبر كثيرا من مستوى التكلفة كما كانت في فبراير 2010 ـ تاريخ المصادقة على قانون الخطة ـ وأحد أمثلتها المؤلمة ما يذكر عن نزوح 12 ألف كويتي، من القطاع الخاص إلى القطاع العام في ثلاث سنوات، وساهم بشكل رئيس في تقويض تنافسية الاقتصاد المحلي او قدرته على انتاج سلع وخدمات بأسعار ونوعية منافسة، بما أثر سلبا حالا ومستقبلا على احتمال انتاج وتسويق أي سلعة او خدمة منافسة محليا او في الأسواق الخارجية. والتنافسية هي عنوان النجاح او الفشل فيما نراه حاليا حولنا من الولايات المتحدة الأميركية غربا الى الصين شرقا مرورا بأوروبا وكل ما بينهما. والواقع انه ساهم في تعريض مصير 51٪ من الكويتيين ممن هم دون سن الـ 21 سنة حاليا لخطر حقيقي يرتفع عددهم الى 700 ألف كويتي قادم جديد الى سوق العمل دون فرص عمل في السنوات الـ 18 القادمة، وذلك بدعم مبدأ اقتسام ثروة مؤقتة هي صلب حقوقهم بدلا من استثمارها بما هو ضامن لبعض مستقبلهم.

والكويت اليوم على مفترق طرق وخلال شهور قليلة قادمة ستكون أمانة تحت ادارة عامة جديدة حكومة ومجلس أمة ومتطلبات الاصلاح أعمق كثيرا من تسجيل نقاط مع الحكومة او مع مجلس الأمة أو ضد اي منها التحدي كبير جدا وإصلاح الأخطاء أصعب كثيرا من البدء مجددا والأمر يتطلب الحرص الشديد على سلامة الإدارة، وتعاونها بكل أجنحتها لدرء المخاطر المحيطة بالبلد، وبقدر ما تكون الإدارات كفؤة ومستحقة لمسؤولياتها وتحديدا الجناح التنفيذي او الحكومة وهو الاختيار الأسهل، بقدر ما تضيق مساحة الفراغات التي تؤدي الى قفز سلطة الى اختصاصات اخرى، وبقدر ما تجعل استعادة الثقة والأمل بالمستقبل أمرا ممكنا.

ذكّرتها بالتنازل عن ديونها بعد الحرب العالمية

مدريد تطالب برلين بمزيد من المساندة في أزمة اليورو

برلين ـ د.ب.أ: حثت الحكومة الإسبانية نظيرتها الألمانية على تقديم المزيد من المساندة لمدريد في أزمة اليورو الراهنة وأعادت الى أذهان حكومة برلين المساعدات التي تم تقديمها لألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي مقابلة مع صحيفة «بيلد» الألمانية الصادرة امس قال اينجيو ميندیز دي فيجو وزير شؤون أوروبا في الحكومة الإسبانية إن الكثير من الدول تنازلت آنذاك عن مستحقاتها المالية على ألمانيا وأضاف «لا ينبغي على ألمانيا أن تنسى ذلك».

من ناحية أخرى، أشار الوزير الإسباني إلى أن ألمانيا استفادت من التصدير داخل محيط دول الاتحاد الأوروبي، كما لم تستفد من ذلك دولة أخرى. في الوقت نفسه، حذر دي فيجو من تطرق حديث ساسة ألمان إلى إفلاس اليونان قائلا: «أعتبر ما يحدث حاليا في ألمانيا أمرا خطيرا للغاية إذ انه يولد إحساسا بأن هناك ساسة يرغبون في الحديث بشكل رسمي عن انهيار اليونان».

كان فيليب روسلر وزير الاقتصاد الألماني ونائب المستشارة انجيلا ميركل قال الأسبوع الماضي في مقابلة تلفزيونية إن خروج اليونان من منطقة اليورو لم يعد من الأمور «غير المحتملة».

وأضاف زعيم الحزب الديموقراطي الحر الشريك في الائتلاف الحاكم في ألمانيا: «بالنسبة لي فإن مخاوف خروج اليونان من منطقة اليورو فقدت حدتها منذ فترة طويلة». وأوضح الوزير الألماني أن اليونان لن تحصل على دفعات مالية أخرى إذا لم تف بالتزاماتها التي اتفقت عليها مع المانحين الدوليين، معربا عن توقعه أن تشهر اليونان إفلاسها في مثل هذه الحالة الأمر الذي قد يجعل اليونانيين يخرجون من تلقاء أنفسهم من منطقة اليورو.

وأثارت هذه التصريحات جدلا كبيرا في ألمانيا واليونان كما تسببت في موجة من الانتقادات للوزير الألماني الذي طالبت المعارضة الألمانية بإعفائه من منصبه.

من جهة أخرى، أظهر استطلاع للرأي نشرت نتائجه اول من امس وصول نسبة البولنديين المعارضين لانضمام بلادهم إلى منطقة اليورو إلى مستوى قياسي. وبلغت نسبة معارضي الانضمام إلى منطقة اليورو 68٪ من البولنديين وهو ما يشير إلى فقدان ثقة البولنديين في العملة الأوروبية الموحدة مع اشتداد الأزمة المالية التي تواجها منطقة اليورو التي تضم 17 دولة من دول الاتحاد الأوروبي.

وقال حوالي 25٪ من 100 شخص بالغ شملهم المسح إن بولندا يجب أن تنضم إلى اليورو وهو ما يقل بمقدار 6 نقاط مئوية عن النسبة المسجلة منذ 6 أشهر.

من المتوقع أن تصبح بولندا مؤهلة للانضمام إلى منطقة اليورو عام 2015.

5٪ انكشاف مصارف الخليج على «اليورو»

كشف صندوق النقد الدولي أن حجم انكشاف المصارف في دول منطقة الخليج على الأزمة في منطقة اليورو لا يتجاوز 5٪، فيما تبلغ النسبة في الدول الأوروبية القريبة من منطقة اليورو نحو 45٪ من إجمالي ناتجها القومي، تليها الدول الأوروبية الناشئة بنسبة 35٪، وكل من الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية بنحو 10٪، بينما تبلغ هذه النسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا نحو 5٪.

وبين صندوق النقد من خلال دراسة أعلن عنها مؤخرا، أنه من المرجح أن تكون الآثار المالية غير المباشرة الناجمة عن أزمة منطقة اليورو محدودة للغاية في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن مشكلات الديون السيادية التي تواجه منطقة اليورو قد أسهمت في ارتفاع تكاليف الاقتراض نتيجة لاتساع فروق التأمين على مبادلات المخاطر السيادية والائتمانية التي تواجه بلدان المنطقة.

من ناحية أخرى، فإن الأجهزة المصرفية في المنطقة بوجه عام لا تعتمد كثيرا على الاقتراض من المصارف الأوروبية، بل تعتمد على المصادر المحلية في الحصول على التمويل.

وأكدت دراسة الصندوق التي نشرتها صحيفة الاقتصادية السعودية، أن أزمة الديون في أوروبا أثرت في أجزاء كثيرة من العالم، ولا تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استثناء في هذا الخصوص، لعل أقلها ـ ويزيد الأمر تعقيدا ـ أن ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو ـ والعالم ككل ـ يأتي في فترة مليئة بالتحديات بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

«ستاندرد آند بورز» تؤكد أن الاقتصاد البريطاني لن يفقد تصنيفه الائتماني في الوقت الراهن

لندن ـ كونا: أكدت وكالة التصنيف العالمي «ستاندرد آند بورز» ان الاقتصاد البريطاني يبدو في وضع مستقر وقد يعود الى تحقيق معدلات نمو ايجابية خلال النصف الثاني من العام الحالي، على الرغم من مرحلة الركود التي يعيشها منذ نهاية العام الماضي.

وذكرت «ستاندرد آند بورز» في بيان نشرته وسائل الإعلام أنها لا تنوي تخفيض التصنيف الائتماني للاقتصاد البريطاني من درجة AAA التي يتمتع بها لأنها تتوقع شروع الحكومة البريطانية في تنفيذ مخططها الضريبي المعلن عنه فضلا عن توقعات بعودة الاقتصاد الى مرحلة النمو في النصف الثاني من هذا العام.

وأشارت الى ان المرونة النقدية التي يعطيها الجنيه الاسترليني كعملة احتياطية عالمية تمثل قوة ائتمان رئيسية للبلاد، غير أنها حذرت في المقابل من أنها ستلجأ الى تخفيض تصنيف الاقتصاد البريطاني إذا تقلصت وتيرة وحجم البرنامج الضريبي الى ما دون توقعاتها.

وكان تقرير رسمي صادر عن مكتب الإحصاءات الوطني قد كشف الاسبوع الماضي عن انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة فاقت كل التوقعات ببلوغها 0,7٪ وهو ما تسبب في حرج كبير لحكومة رئيس الوزراء ديڤيد كاميرون، في حين تعالت أصوات داخل البرلمان بضرورة إقالة وزير خزانته جورج اوزبورن.

وذكرت الصحف البريطانية الصادرة امس ان بيان «ستاندرد آند بورز» سيزيد من ثقة الحكومة في مواصلة تنفيذ سياستها التقشفية التي تهدف الى خفض عجز الموازنة وتقليص حجم ديون الدولة والتي وصلت الى مستويات قياسية لم تعرفها البلاد من قبل.

تباطؤ النمو الأميركي أقل مما هو متوقع لكن الوضع مازال مقلقاً

واشنطن ـ أ.ف.ب: واصل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة تباطؤه في الفصل الثاني بوتيرة اقل سرعة مما هو متوقع لكن في ظرف تحيط به الشكوك ويثير قلق المحللين.

وقالت وزارة التجارة ان إجمالي الناتج الداخلي زاد، مقارنة بالفصل السابق، بواقع 1,5٪ وفق الوتيرة السنوية من ابريل الى يونيو بعدما ارتفع بنسبة 2,0٪ (مراجعة مصححة بزيادة 0,1 نقطة) خلال الأشهر الثلاثة الاولى من العام.

وهذا التقدير الأول القابل لمراجعات مقبلة، يتجاوز توقعات خبراء الاقتصاد الذين كانوا يتوقعون زيادة إجمالي الناتج الداخلي الأميركي 1,2٪، لكنه يظهر الاتجاه الانحداري الذي بدأه اول اقتصاد في العالم.

وفي الفصل الأخير من العام 2011، سجل حجم الثروة على الأراضي الاميركية قفزة بنسبة 4,1٪ بحسب الرقم الذي نشر يوم الجمعة الماضي بعد المراجعة، ولم يكف منذ ذلك الحين عن التباطؤ.

وهذا المؤشر الذي نشر في أوج حملة الانتخابات الرئاسية الاميركية أثار تفسيرات مختلفة جذريا لدى الفريقين المتنافسين في السباق الى البيت الأبيض.

وقال الجمهوري رينس بريبوس «ان إجمالي الناتج الداخلي الضعيف خبر سيئ إضافي للأسر الأميركية التي تمر بصعوبات».

خلافا لذلك، قال الان كروغر المستشار الاقتصادي للرئيس الديموقراطي باراك أوباما «ان الاقتصاد يواصل تقدمه في الاتجاه الصحيح»، لكنه أضاف انه من «الضروري» تحقيق نمو إضافي.

من جانبه، توقع البيت الأبيض تراجعا للنمو في شكل طفيف ، معتبرا ان اجمالي الناتج المحلي الاميركي سيزيد بنسبة 2,6٪ خلال العامين 2012 و2013، في حين ان نسبة البطالة ستزيد ببطء لتبلغ 7,6٪ مع نهاية 2013.

إلا ان دين بيكر من مركز الأبحاث السياسية والاقتصادية في واشنطن رأى «ان قليلا من الأمور في هذا التقرير يبعث على الأمل في حصول تسارع كبير للنمو».

البيت الأبيض يتوقع عجزاً في الميزانية يزيد على تريليون دولار عام 2012

واشنطن ـ د.ب.أ: توقع البيت الابيض عجزا في الميزانية بقيمة 1,21 تريليون دولار (983 مليار يورو) في عام 2012 اقل بمقدار 116 مليار دولار مما كان متوقعا في فبراير، وفقا لتقرير صدر يوم الجمعة الماضي. كما توقع مكتب الادارة والميزانية بالبيت الابيض في استعراض منتصف دوريته ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي الاميركي بمعدل 2,3٪ في عام 2012 و2,7٪ في عام 2013.

ووفقا للتقرير، يمثل هذا العجز في الميزانية نسبة تبلغ 7,8٪ من الناتج المحلي الاجمالي، انخفاضا من 8,5٪ كما كان في توقعات شهر فبراير.

وقال مكتب الادارة والميزانية ان العجز سينخفض الى أقل من 3٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2017. وجاءت توقعات البيت الابيض في اعقاب تقرير صادر عن وزارة التجارة الاميركية في وقت سابق يوم الجمعة اظهر ان الاقتصاد الاميركي قد نما بنسبة محدودة بلغت 1,5٪ في الربع الاخير. ومع ذلك، توقع مكتب الادارة والميزانية «استمرار الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ عام 2009 بمعدل معتدل وتراجع البطالة بشكل تدريجي».